وقيامه به مقيد باحد الازمنة الثلاثة قال المصنف
في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه الحدوث
وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغيره
ذلك وقوله لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة
المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به وقوله يعني
الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها ان
تدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل
داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن
قام به والحق ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق
لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون
من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة
ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى اخر كالزيادة
فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه
موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل
مع الزيادة فبقوله لمن قام به يخرج اسم التفضيل

فانه

فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على
اصل الفعل وخالف اكثر النحاة بين المصنف و
اسند واخرج اسم التفضيل الخ قوله يعني الحدوث
كما اسند واخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم
ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل
ولم يفتهوا ان الاشتقاق تتضمن معنى الوضع كما
علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به
بل له مع الزيادة ويخدشه ان صيغة المبالغة
على هذا التقدير تخرج من التعريف والابعد
ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصر صيغ اسم الفاعل
فيما حصر وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام
اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفية ما معناه ان
صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب
وقاتل وماش واكل وعمل ما اشتق من
مصادر الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة

Copyright © King Saud University